

١٤
١٩٩٨
جامعة عين شمس

كلية الحقوق

تطور مفهوم الخطأ كأساس للمسؤولية المدنية

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

أيمن إبراهيم عبد الخالق العشماوى

مدرس القانون المدنى المساعد
بكلية الحقوق - جامعة المنوفية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / حمدي عبدالرحمن أحمد

أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق

جامعة عين شمس وعميد كلية الحقوق

جامعة المنوفية « سابقا »

الأستاذ الدكتور / طلبه وهبه خطاب

أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق

جامعة عين شمس ووكيل الكلية

الأستاذ الدكتور / مصطفى عبد الحميد عدوى

أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى

وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية

مشرفا ورئيسا

عضوا

عضوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



T02-00837

شكر وتقدير

يسعدني أن أوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور /

عبد الرحمن أحمد أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس

معيد كلية الحقوق جامعة المنوفية سابقا، والمشرف على هذه الرسالة .

إهداء

إلى روح جدي الأستاذ / مصطفى الليثي الحصري

وفاء وعرفانا

إلى أمي ...

إلى زوجتي وأولادي ...

شكر وتقدير

يسعدنى أن أتوجه بخالص شكرى وتقديرى إلى الأستاذ الدكتور /
حمدى عبدالرحمن أحمد أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس
وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية « سابقا » ، والمشرف على هذه الرسالة ،
حيث كان لتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة أكبر الأثر فى إنجاز هذا العمل .
فله منى أسمى آيات الشكر والتقدير ، جزاه الله عنى وعن تلاميذه خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / طلبه وهبه خطاب أستاذ
القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس ووكيل الكلية على تفضله بقبول
الاشتراك فى لجنة الحكم على هذه الرسالة رغم مشاغله الكثيرة ، فله منى
أسمى آيات الشكر والتقدير .

كما أتقدم بشكرى الجزيل للأستاذ الدكتور / مصطفى عبدالحميد عدوى
أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية لتفضله
بقبول الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها ، ولما قدمه لى من عون
ورعاية أثناء إعدادها .

وفى الختام أبعث بشكرى وتقديرى للأستاذ الدكتور ERIC AGOSTINI
أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة BORDEAUX I بفرنسا -
المشرف الأجنبى على الرسالة - الذى ساعدنى كثيرا فى تجميع المادة العلمية
الخاصة بهذا البحث .

مقدمة

إذا كان يلزم لقيام المسؤولية المدنية توافر عناصر ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، فمما لا شك فيه أن أكثر هذه العناصر دقة وإثارة للخلافات هو الخطأ . والخطأ فكرة أخلاقية المصدر ارتبطت منذ نشأتها بالأخلاق ، وظهرت في عصر ما قبل المجتمعات الصناعية ، وهو عصر تميز بالبساطة وعدم التعقيد إلى حد كبير ، كما اتسم أيضا بندرة الأخطاء التي ترجع إلى الإهمال وسوء الحظ ، حيث كانت معظم الأخطاء التي تقع أخطاء عمدية ، ولم يكن يتصور ذكر كلمة « خطأ » دون أن تتبادر في الأذهان مباشرة كلمة « الأخلاق » .

وهكذا ارتبطت فكرة الخطأ منذ ظهورها ارتباطا وثيقا بفكرة الذنب الأخلاقي التي تتطلب تحليل المسلك النفسي للفاعل بحثا عن الإرادة الآثمة . فالخطأ ماهو إلا تعبير عن حرية الإنسان وقدرته على الاختيار بين الخير والشر . ولقد ظلت هذه الفكرة تمثل - بلا نزاع - الأساس التقليدي للمسؤولية المدنية حتى قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر ، والتي أحدثت بدورها تغييرات جذرية في المجتمع الذي تحول إلى مجتمع صناعي حديث متطور ، يستخدم أعقد الآلات ، ويتعامل مع أخطر المواد بغرض تحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح . كما صاحب الثورة الصناعية أيضا حدوث تطور هائل في وسائل النقل والمواصلات ، والتي أصبحت تشكل خطورة كبيرة على حياة الإنسان في كل مكان . ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة فرص وقوع الأضرار لاسيما تلك التي ترجع إلى أخطاء غامضة أو مجهولة يصعب فيها اكتشاف الفاعل وإقامة الدليل على خطئه ، كما زادت أيضا فرص وقوع الأضرار التي ترجع إلى السهو والغفلة والرعونة بصورة

لافتة للأنظار ، حتى أن الشخص الشديد الحرص والحذر أصبح لا يمكنه تفادى الوقوع فى مثل هذه الغلطات بعد أن وُضعت تحت تصرفه إمكانيات فنية عالية، يصعب السيطرة عليها بدرجة كبيرة . وهكذا زاد عدد الضحايا - لاسيما العمال ضحايا حوادث العمل - بصورة لم يسبق لها مثيل وتضاءلت فرص حصولهم على تعويضات بسبب صعوبات الإثبات ، الأمر الذى حمل معه أثاراً بالغة السوء على المستوى الاجتماعى دفعت رجال القانون والمفكرين على حد سواء إلى إعادة التفكير فى الأساس التقليدى الذى قامت عليه المسؤولية - وهو الخطأ - بعد أن بدا قصوره وعجزه عن توفير الحماية اللازمة للمضرورين .

وعلى ذلك فإنه إذا كان التطور الصناعى بما ترتب عليه من انتشار للميكنة وتطور فى وسائل النقل والمواصلات قد حقق للبشرية مزايا عديدة لا يمكن إنكارها ، إلا أنه جلب فى نفس الوقت صورا وأشكالا جديدة من الأضرار ، لم تكن تعرفها المجتمعات من قبل ، وحمل معه مزيداً من الآلام ، وأعدادا لا تحصى من الضحايا الأبرياء . ومنذ ذلك الوقت بدأ نجم المسؤولية الفردية فى الأفول بعد أن بات مؤكداً أن الخطأ - بمفهومه التقليدى - لم يعد قادراً على تنظيم علاقات الأفراد داخل المجتمع كما كان من قبل وهو الأمر الذى دفع الفقه إلى اقتراح نظريات أخرى للحلول محل نظرية الخطأ التقليدية، كما اضطر المشرع إلى إقامة أنظمة خاصة لتعويض أضرار معينة بعيداً عن القواعد العامة فى المسؤولية المدنية . وهكذا انتهى عصر النفوذ المطلق للخطأ الذى أخذ يتراجع شيئاً فشيئاً مبتعداً عن حقيقته الأخلاقية ، حتى أفرغ تماماً من محتواه وصار فكرة بلا معنى وكلمة بلا مضمون .

ولقد دفع هذا الوضع جانبا كبيراً من الفقه إلى المطالبة باستبعاد هذه

الفهرس

مقدمة

أهمية دراسة الموضوع

خطة البحث

الباب الأول

فكرة الخطأ

الفصل الأول : تحليل فكرة الخطأ

المبحث الأول : تعريف الخطأ

المطلب الأول : التعريف التقليدي للخطأ

الفرع الأول : العنصر المادى (اللامشروعية)

الفرع الثانى : العنصر المعنوى (الإسناد)

المطلب الثانى : الاتجاهات الحديثة فى تعريف الخطأ

الفرع الأول : نقد التعريف التقليدى

الفرع الثانى : فكرة الانحراف فى السلوك

المطلب الثالث : التعريف المختار للخطأ

المبحث الثانى : معيار تقدير الخطأ

المطلب الأول : ضرورة وجود معيار لتقدير الخطأ

المطلب الثانى : التقدير الشخصى للخطأ

المطلب الثالث : التقدير الموضوعى للخطأ

المبحث الثالث : اتساع فكرة الخطأ (نظرية التعسف فى استعمال

الحق)

٦١ المطلب الأول : النظرة الحديثة لاستعمال الحقوق

٦٨ المطلب الثانى : معيار التعسف فى استعمال الحق

٧٦ المطلب الثالث : نطاق نظرية التعسف

٨٠ المطلب الرابع : الأساس القانونى للتعسف فى استعمال الحق

٨٣ الفصل الثانى : الخطأ بين الأخلاق والقانون

٨٤ المبحث الأول : الخطأ الأخلاقى والخطأ القانونى

٨٤ المطلب الأول : الخطأ الأخلاقى

٨٧ المطلب الثانى : الخطأ القانونى

٩٠ المبحث الثانى : قصور فكرة الخطأ الأخلاقى وموقف القانون من

ذلك

٩٠ المطلب الأول : قصور فكرة الخطأ الأخلاقى

١٠٠ المطلب الثانى : موقف القانون

١٠٤ خاتمة الباب الأول

الباب الثانى

أساس المسؤولية المدنية وتطورها

١١٠ الفصل الأول : أساس المسؤولية المدنية

١١١ المبحث الأول : النظرية التقليدية

١١١ المطلب الأول : القواعد التى نص عليها القانون المدنى

١١٢ الفرع الأول : المسؤولية القائمة على خطأ واجب الإثبات

١١٤ الفرع الثانى : المسؤولية القائمة على افتراض الخطأ

١١٨ المطلب الثانى : نقد القواعد التى نص عليها القانون المدنى

١١٨ الفرع الأول : أثر الأوضاع الاقتصادية الحديثة (انتشار الميكنة)

- ١٢٠ الفرع الثانى : الأيديولوجية الجديدة
- ١٢٢ المبحث الثانى : نظرية تحمل التبعة
- ١٢٣ المطلب الأول : عرض النظرية
- ١٢٤ الفرع الأول : أسباب ظهور النظرية
- ١٢٩ الفرع الثانى : مضمون النظرية
- ١٣٧ الفرع الثالث : تحديد شخص المسئول
- ١٣٩ المطلب الثانى : مبررات النظرية وأسباب نجاحها
- ١٣٩ الفرع الأول : مبررات النظرية
- ١٤٢ الفرع الثانى : أسباب نجاح النظرية
- ١٤٣ المطلب الثالث : تأثير النظرية على التشريع والقضاء
- ١٤٣ الفرع الأول : تأثير النظرية على التشريع
- ١٤٩ الفرع الثانى : تأثير النظرية على القضاء
- ١٦١ المطلب الرابع : نقد نظرية تحمل التبعة
- ١٦١ الفرع الأول : نظرية تحمل التبعة ومفهوم العدالة
- ١٦٩ الفرع الثانى : نظرية تحمل التبعة ومدى الفائدة الاجتماعية
- ١٧٣ الفرع الثالث : صعوبة البحث عن رابطة السببية
- ١٧٦ الفرع الرابع : تجاهل الأساس الأخلاقى للمسئولية
- ١٧٨ الفرع الخامس : نقد المفهوم المادى للقانون
- ١٨٠ الفرع السادس : عدم صلاحية نظرية تحمل التبعة بالنسبة للقاضى
- ١٨٢ المطلب الخامس : نظرة عامة على نظرية تحمل التبعة
- ١٨٦ المبحث الثالث : نظرية الضمان

المطلب الأول: مضمون النظرية (محاولة تجاوز النزاع بين الخطأ ١٨٧
والمخاطر)

المطلب الثاني : نقد نظرية الضمان ١٩٢

الفصل الثاني : تطور المسؤولية المدنية ١٩٩

المبحث الأول : المسؤولية المدنية وتعويض الأضرار ٢٠١

المطلب الأول : اتساع نطاق المسؤولية المدنية ٢٠٣

المطلب الثاني : تعديل القواعد القانونية للمسؤولية المدنية ٢١٢

الفرع الأول : ضرورة حصول الضرر على تعويض ٢١٣

الفرع الثاني : الضرر الطارئ أو العرضي لا يجب أن يقع بصفة ٢١٩
نهائية على عاتق المسئول القانوني

المبحث الثاني : أزمة ومستقبل المسؤولية المدنية ٢٢١

المطلب الأول : مكان ودور الخطأ في المسؤولية المدنية ٢٢٢

المطلب الثاني : أنظمة التعويض الجماعي ٢٤٤

الفرع الأول : ظاهرة اجتماعية المخاطر ٢٤٤

الفرع الثاني : الأنظمة الخاصة في التعويض ٢٤٩

خاتمة الباب الثاني ٢٥٣

الباب الثالث

تقلص دور الخطأ في المسؤولية المدنية

الفصل الأول : اهتزاز دور الخطأ في المسؤولية عن الأعمال ٢٥٨

الشخصية

المبحث الأول : الأخذ بالمعيار الموضوعي في تقدير الخطأ ٢٥٩

المطلب الأول : إثبات المبدأ ومبرراته ٢٦١

- ٢٦٧ المطلب الثانى : دلالة التقدير الموضوعى
- ٢٦٨ الفرع الأول : التشدد فى درجة العناية المطلوبة
- ٢٧٣ الفرع الثانى : استبعاد الظروف الشخصية (النقائص النفسية والعقلية)
- ٢٧٦ المطلب الثالث : نسبية التقدير الموضوعى
- ٢٨٤ المطلب الرابع : النتائج المترتبة على الأخذ بالمعيار الموضوعى
- ٢٩٢ المبحث الثانى : استبعاد عنصر الاسناد من الخطأ
- ٢٩٣ المطلب الأول : المسئولية المدنية للمختل عقليا
- ٢٩٣ الفرع الأول : الحلول السابقة على قانون ٣ يناير ١٩٦٨ (مبدأ عدم المسئولية والتخفيفات الواردة عليه)
- ٢٩٧ الفرع الثانى : تعديل ١٩٦٨
- ٣٠٣ الفرع الثالث : نتائج القاعدة الجديدة
- ٣٠٧ المطلب الثانى : المسئولية المدنية للصبى غير المميز
- ٣١٣ المطلب الثالث : مسئولية عديم التمييز فى القانون المدنى المصرى
- ٣١٧ المطلب الرابع : المفهوم الحديث لفكرة الإسناد
- ٣٢٦ الفصل الثانى : تراجع دور الخطأ فى المسئولية عن فعل الغير
- ٣٢٧ المبحث الأول : مسئولية المتبوع مسئولية موضوعية لا تقوم على الخطأ
- ٣٣٠ المطلب الأول : نقد فكرة الخطأ كأساس لمسئولية المتبوع

المطلب الثاني : استبعاد فكرتي النيابة والضمان كأساس لمسئولية المتبوع ٣٣٦

المطلب الثالث : نظرية تحمل التبعة كأساس لمسئولية المتبوع ٣٤٠
المبحث الثاني : مسئولية الأب والأم مسئولية موضوعية لا تقوم على الخطأ ٣٤٥

المطلب الأول : مسئولية الأب والأم وقرينة الخطأ ٣٤٨

المطلب الثاني : نظرية تحمل التبعة كأساس لمسئولية الأب والأم ٣٥٠

الفصل الثالث : إقرار المسئولية الموضوعية عن فعل الأشياء ٣٥٨

المبحث الأول : المسئولية عن فعل الأشياء بين جهود الفقه ومحاولات القضاء ٣٦٠

المطلب الأول : اكتشاف المادة ١٣٨٤ فقرة أولى ٣٦١

المطلب الثاني : مشروع (تنك) ٣٧٠

المبحث الثاني : مسئولية حارس الشئ مسئولية موضوعية لا تقوم على الخطأ ٣٧٩

المطلب الأول : نقد فكرة الخطأ كأساس لمسئولية حارس الأشياء ٣٨٠

المطلب الثاني : استبعاد فكرة الضمان كأساس لمسئولية حارس الأشياء ٣٩١

المطلب الثالث : نظرية تحمل التبعة كأساس للمسئولية عن فعل الأشياء ٣٩٢

المبحث الثالث : الخروج من دائرة المسئولية المدنية ٤٠٥

المطلب الأول : تعويض ضحايا حوادث المرور ٤٠٦

المطلب الثاني : مسئولية مستغلى المنشآت النووية ٤١٣

٤١٦
٤١٧
٤١٩
٤٣٧
٤٨٥

المطلب الثالث : تعويض ضحايا الإرهاب

خاتمة الباب الثالث

الخاتمة

قائمة المراجع

الفهرس



T02-00837